مجلة: سوسيولوجيا- الجزائر | ردمد: issn: 2602-5647
تاريخ استلام المقال: | تاريخ قبول النشر:

مفهوم المواطنة: مقاربة في التحولات التاريخية والسياقات الاجتماعية

Concept of citizenship : an approach of historical transformations and social contexts

د/عيساوة وهيبة
جامعة عمار ثليجي الأغواط
wahiaiss@yahoo.fr

د/ مراح سميرة
مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة
ikramsalira@gmail.com

الملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى الاهتمام بالأبعاد التاريخية لنشأة ونمو مفهوم المواطنة، بالتركيز على السياقات الاجتماعية والتحولات التاريخية التي تشكل في ظلها، وإبراز التحولات والتغيرات الرئيسة المتداخلة والمتكاملة التي مرها والتي جعلت من المواطنة كمفهوم ذو معاني مختلفة فكراً وممارسة تفاوتت قرباً وبعداً من المفهوم المعاصر.

الكلمات المفتاحية:

الأبعاد التاريخية للمواطنة_السياقاتالاجتماعية للمواطنة_المواطنة القديمة_المواطنة الحديثة.

ABSTRACT:

This paper seeks to interest the historic dimensions of the emergence and growth of the concept of citizenship, focusing on the social contexts and historical transformations in form, highlighting the main changes and transitions, and integrated that made citizenship as a concept with meanings Different thinking and practice varied closer and a dimension of contemporary concept.

Keywords:

historical dimensions of citizenship _ social contexts of citizenship _ old citizenship _ modern citizenship.

المقدمة:

يقترن مفهوم المواطنة بتطور الإنسان وسعيه الدؤوب نحو مزيد من الحرية والمساواة والكرامة أي نحو تحقيق إنسانيته واحترام كينونته، وبذلك فهو تعبير عن المسار التاريخي الذي يحقق للفرد والمجموعة التقدم نحو بناء يضمن هذه الكرامة والحرية.

نشأ ونما مفهوم المواطنة في ظل محاضن فكرية متعددة تنوعت نظرياتها وعقائدها بل وظروف تشكلها على المستوى المحلي والقومي والدولي، إذ يتشكل في سياق حركة المجتمع وتحولاته وفي صلب هذه الحركة تنسج العلاقات وتتبادل المنافع وتخلق الحاجات وتبرز الحقوق وتتجلى الواجبات والمسؤوليات، ومن تفاعل كل هذه العناصر يتولد موروث مشترك من المبادئ والقيم والعادات والسلوكيات يسهم في تشكيل شخصية المواطن ويمنحها خصائص تميزها عن غيرها، فالمواطنة مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة.

1_مفهومالمواطنة

إن مفهوم المواطنة مفهوم تاريخي له أبعاد ودلالات عديدة حيث تتعدد المفاهيم المرتبطة به تعددا مرتبطًا بتطوره، ونجد أن هذا المفهوم يتشكل في ظل السياقات الاجتماعية ويتأثر بالتحولات التاريخية ومن الصعب تقديم تعريف نهائي جاهز لمفهوم المواطنة نظرا للتطورات التي شهدها ويشهدها.

من الناحية اللغوية يعود أصل الكلمة الإنجليزيةCitizenأو الفرنسيةcitoyenفي أصلها إلى كلمة Civis الإغريقية القديمة وتعني الشخص القاطن في المدينة Civitas.وتقترب كلمةCivisبمعنى مواطن من كلمة Civil بالإنجليزية والفرنسية وتعني مدني. وترتبط كلمة مدني بدورها بمجتمع مستمر ينظم العلاقة بين أفراده وبينهم وبين الدولة حسب القانون.أما في اللغة العربية فكلمة مواطن مشتقة لغويًا من الوطن.

تشير المواطنة Citoyennetéإلى"العلاقة النظرية بين طرفين: طبيعي(الفرد)ومعنوي سياسي(الدولة)، بحيث يدين الأول بالولاء ويشعر بالانتماء إلى الثاني لقاء تأمين الطرف الثاني المتمثل بالدولة الحماية للطرف الأول، كما تحدد الحقوق والواجبات المترتبة على الطرفين والتي تصبح معروفة للطرف الأول من خلال التنشئة الاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار مسألة المشاركة في المجتمع "(الخالد، 2012، ص 118).

أفرزت التجارب التاريخية معاني مختلفة للمواطنة فكراً وممارسة تفاوتت قرباً وبعداً من المفهوم المعاصر للمواطنة حسب آراء المؤرخين. وحتى في التاريخ المعاصر تنوعت إفرازات مفهوم المواطنة بحسب التيارات الفكرية السياسية والاجتماعية التي لا يمكن قراءتها وفهمها ونقدها بمعزل عن الظروف المحيطة بها، أو بعيداً عن الزمان والمكان بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيديولوجية والتربوية.

يكون تناولنا لهذا المفهوم وفقا للسياقات الاجتماعية التي تطور فيها ومن خلال تأملنا للتطور التاريخي لحصول الفرد على حقوقه وحريته الفكرية والدينية والعقائدية والمشاركة السياسية فكريًا وعمليًا.

إن المواطنة هي مشاركة الفرد للفرد ومشاركة الفرد للجماعة في الامتثال إلى نظام قيم يتأسس باطراد مستمر عبر حركة الإنسان في التاريخ يجمع بين الحق والواجب ويعلي الشروط الأساسية المنظمة للوجود البشري في الأرض، ويتلون نمط هذا الامتثال بحسب مايحدث في تاريخ الأمم من تقدم أو تقهقر.ويقترن مفهوم المواطنة بتطور الإنسان وسعيه الدؤوب نحو تحقيق مزيد من الحرية والمساواة والكرامة أي نحو تحقيق إنسانيته واحترام ذاته.

يرى مامني أن المواطنة مفهوم تاريخي لا تحتكره المجتمعات الغربية المتقدمة بل إن لكل مجتمع نموذجه الخاص في بناءالمواطنة وهذا النموذج يتغير مع مرور الزمن، فالمواطنة بشكلها القديم المتصل بحياة المدن والمجموعات الصغرى كما في أثينا وروما قديماً، ليست أبداً المواطنة الحديثة التي برزت مع عصر الأنوار والإعلان عن حقوق الإنسان والمواطن (مامني، د س، ص 44).

فتاريخ المواطنة هو تاريخ السعي لتحقيق الإنصاف والعدل والمساواة وهو مطلب متجدد وقد ناضل الإنسان من أجل الاعتراف بحقه في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهم شؤونه السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتصاعد ذلك النضال وأخذ أشكالا متعددة أهمها الحركات الاجتماعية التي شملت حضارات الشرق القديم. وكرد على هذه الحركات استجابت الأنظمة التي كانت سائدة آنذاك وبدرجات متفاوتة لمطالب بعض الفئات كالنبلاء ورجال الدين، ومنحتهم درجة من الحقوق أعلى من غيرهم من السكان.

بعدها تطور المفهوم مع تطور المدن الإغريقية فأصبح "المواطن يشارك في التجمعات الشعبية، بل ويعبر عن آرائه في ساحة الآغورا".**(199LE PORT,9, p. 13)**

نشأ ونما مفهوم المواطنة في ظل محاضن فكرية متعددة تنوعت نظرياتها وعقائدها بل وظروف تشكلها على المستوى المحلي والقومي والدولي،إذ يتشكل في سياق حركة المجتمع وتحولاته،وفي صلب هذه الحركة تنسج العلاقات وتتبادل المنافع وتخلق الحاجات وتبرز الحقوق وتتجلى الواجبات والمسؤوليات، ومن تفاعل كل هذه العناصر يتولد موروث مشترك من المبادئ والقيم والعادات والسلوكيات يسهم في تشكيل شخصية المواطن ويمنحها خصائص تميزها عن غيرها،"فالمواطنة مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة منها ما هو مادي قانوني،ومنها ماهو ثقافي سلوكي ومنها أيضا ما هو وسيلة أو غاية يمكن بلوغه تدريجيا،لذلك فإن نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي والرقي الحضاري. ويرى نافع والشميري، والكواري أن "المواطنةخياريمقراطياتخذهمجتمعاتمعينة عبرمراحلتاريخيةطويلةنسبيا"(**نافع، الشميري، والكواري،2001، ص27**)، وهو ما يؤكده السيد بقوله: " ليست المواطنة جوهرا يعطي مرة واحدة وللأبد "(**السيد ،2002، ص 22**).

وقد مر مفهوم المواطنة بتحولات وتغيرات رئيسة متداخلة ومتكاملة نستطيع من خلالها الوقوف على المراحل التاريخية التي أرست مبادئ المواطنة كماأشار لها العديد من الباحثين والمختصين وذلك على النحو التالي (القباج،2006، ص40):

المرحلةالأولى :تمثلت هذه المرحلة في صورة سطحية ومحدودة حيث كان الإنسان البدائي يرتبط بالمكان الذي عاش فيه، مفضلا إياه على أي بيئة أخرى وهنا يقصد بالمكان الحيز من البيئة المحيطة.

المرحلة الثانية: بروز الدولة القومية وفي هذه المرحلة أضيف للمرحلة الأولى بعد اجتماع يلت شمل هذه المرحلة الإطار المكاني والاجتماعي، وقد تمث لذلك خلال ظهور المدينة اليونانية والرومانية القديمة حيث تمتعت شرائح معينة في المجتمع ببعض الحقوق والامتيازات المرتبطة بمعايير معينة كمقدارا لثروة للرجال دون النساء ويقابل ذلك حرمانا لطرف الآخر الذي لاتوجد لديه هذه الامتيازات، مما نتج عنه نشوء ارتباط وانتماء لدى أصحاب الامتيازات مقابل الشعور بالاغتراب والإحباط لدى الطرف الآخر،كما شملت هذه المرحلة ظاهرة الإصلاح الديني وتخفيف قبضة الكنيسة على شؤون الحياة وانتهاء عصر الحروب الأوروبية قيام الدول الأوربية على أسس وروابط قومية بدلا من الأساس والرابط الديني واستمرت هذه المرحلة على هذا النحو حتى نهاية القرن الرابع عشر.

المرحلةالثالثة :وهي مرحلة المشاركة السياسية اقترنت بظهور الثورة الفكرية والعلمية وترسيخ مفهوم الدولة القومية التي قادت صراعا ضد الكنيسة تارة ومع أمراء الإقطاع تارة أخرى حتى تبلور مفهوم المجتمع العام على أنقاض المجتمعات المحلية ذات الانتماءات الضيقة، عندما قامت الدولة القومية بتحرير الناس من كافة الأطر والانتماءات الفئوية والأثنية لجميع أفراد المجتمع على اعتبار أن المشاركة والمساواة ركن أساسي من أركان المواطنة . فالمشاركة السياسية هنا أصبحت تبدأ من حق المواطن في أن يراقب القرارات السياسية التي تصدرها الحكومة سواء بالتقويم أو النقد والضبط وتنتهي بحقه في أن يؤدي دورا معينا في صنع القرارات،كما تصبح العلاقات بين أطراف المواطنة علاقات تبادلية بصورة تسهم في صياغة مصالح ومستقبل وطنهم وتحويلا لأفراد من مجرد رعايا عليهم حقوق فقط إلى مواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات، مما أدى إلى نشأة رابطة عضوية قوية تؤكد أهمية الارتباط والتعاون القوي والمشاركة بين أركان المواطنة الكاملة (المواطن والمجتمع والدولة)على أساس التمتع بالحقوق وأداء الواجبات بين هذه الأركان الثلاثة.

المرحلةالرابعة: تضمنت هذه المرحلة ظهور متغيرات وظروف معاصرة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الإنساني على الإطلاق أدت إلى التأثير على جميع مفاصل الحياة حتى جعلت من العالم قرية صغيرة خاصة مع طفرة الاتصالات وتقنية المعلومات، وتزامن ذلك مع انتشار الشركات العابرة للقارات وما تبعها من مظاهر العولمة، وارتباط المصالح بين الشعوب لاسيما الاقتصادية والأمنية منها وبصورة تجاوزت كل الحدود، فأخلت كثيرا بمبدأ السيادة للدول بل بالعديد من القيم والأفكار والمبادئ ومنها :قيم المواطنة كالانتماء والولاء للوطن ولمصالحه العليا.

2_المواطنة بشكلها القديم

لقد اقترن مفهوم المواطنة بحركة نضال التاريخ الإنساني من أجل العدل والمساواة والإنصاف، وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة ومايقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية، وتصاعد النضال وأخذ شكلا لحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين، مرورًا بحضارة سومر وآشور وبابل وحضارات الصين والهند وفارس وحضارات الفينيقيين والكنعانيين (**نافع، الشميري، والكواري،2001،ص17**).

وأسهمت تلك الحضارات ومانبثق عنها من أيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام فاتحة بذلك آفاقا رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات الأمر الذي فتح المجال للفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الرومان يلي ضع كل منهما أسس مفهومه للمواطنة.

تعتبر دولة الإغريق هي أول من توصلت إلى معنى لمفهوم المواطنة المعاصرة في التاريخ والذي اعتبر نموذجاً للممارسة الديمقراطية في أثينا على الرغم من قصور هذا المفهوم من حيث الفئات التي يمثلها وعدم تغطيته لبعض النواحي التي يتضمنها المفهوم المعاصر للمواطنة، إلا انه قد نجح بتحقيق المساواة على قاعدة المواطنة بين الأفراد المتساوين وذلك من خلال إقرار حقهم في المشاركة السياسية الفعالة وصولاً إلى تداول السلطة ووظائفها العامة. ولقد انبثقت الديمقراطية والمواطنة جراء سلسلة من الإصلاحات عرفتها أثينا:Dracon الذي أصدر سنة621ق.م قانوني من عفيه الاغتيال والانتقام، الى جانب الإصلاح السياسي ل Solon **(2000, p25Hasquenoph,).**

أما ظهور المواطنة في روما فقد ارتبطت أسيس المدينة في سنة753ق.م إذ احتفظ النظام الملكي في روما المشاعية بمبدأ المشاركة الشعبية، وشهدت ولادة حركية جديدة بمفهوم المواطنة ليشمل العامة وبعد ذلك الشعوب الأخرى في الإمبراطورية الرومانية، وبمرور الزمن أصبح مفهوم المواطنة يتجه أكثر إلى الحماية في ظلال قانون منه إلى المشاركة الفعالة في تشريع وتطبيق قانوني.

استمد الرومان مبادئ العدالة في أول الأمر من قانون الشعوب وبعد ذلك من مفهوم القانون الطبيعي. ولعل الحضارات القديمة والشرائع والأديان قد ساهمت في وضع أساس للمساواة أعلى من إرادة الملوك والحكام لقيم أسس العدل والمساواة في الأرض،مبتدئة بذلك خطوات حسنة لسعي الإنسان إلى تأكيد إنسانيته وحقوقه واعتباره،مما أدى ذلك بالفكر الروماني السياسي والقانوني بتحديد أسس المواطنة والحكم الجمهوري(**صخري،2017**).ويضيف الدجاني أن كل من الفكر السياسي الإغريقي والروماني أكدا في بعض مراحلهما على ضرورة المنافسة من أجل تقلد المناصب العليا وأهمية إرساء أسس مناقشة السياسة العامة على اعتبار ذلك أمرًا مطلوبًا في حد ذاته(**الدجاني ،ص95**).

3_المواطنةبشكلها الحديث

قبل الحديث عن المواطنة في العصر الحديث لابد من الإشارة إلى فترة العصور الوسطى حيث نجد أنه المتتأثر بالديموقراطية الأثينية والأرستقراطية الرومانية، وتميزت باختفاء مفهوم الخدمة العمومية والمواطنة معها، أين أصبح الملك يمارس سلطته بنفسه ليس باعتباره قاض مفوّض ولكن كوظيفة وراثية. **(Gauthier, 1981, p20)**

وتغيرت عدة مفاهيم متعلقة بالسياسة والمجتمع، فمثلا عرف مفهوم الدولة تحولا بعد أن كان كيانا قانونيا مطلقا يتناسب مع العقل اليوناني الفلسفي والفكر الروماني القانوني أصبحت حكمه روابط شخصية روحية فالأمير يحكم والرعايا يطيعون، بحيث كانت تسيطر الإقطاعية على عامة الشعب (**ديريك، 2007، ص 70**).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى رفضت المسيحية في البداية فكرة المواطنة لأن المسيحية لم تكن في جوهرها دينا دنيويا وبالتالي جاءت بنظرة مختلفة للحياة، حيث كان القدامى من الفلاسفة والمفكرين ينظرون إلى الحياة الفاضلة تتجسد من خلال مجتمع تسوده روح الأخوة .أما المسيحية ترى أن العالم الدنيوي فاسد، فالحياة الصالحة على هذه الأرض لا يمكن أن تكون إلا بتحضير للحياة الآخرة.

إن نظام العصور الوسطى قدم لنا تصورا رمزيا للمواطنة تجسد في إحلال نظام مطلق محل قيم المسيحية،أنزل القيم المدنية وشكل نظاما سياسيا ترك فيه المواطن موقعه للرعية (**ولديب، 2011ص91**).

إننا عندما نتحدث عن المواطنة في عصر الحداثة والنهضة فنحن نتكلم عن حداثة سياسية تأسست في ظل سلسلة أحداث كبرى متعددة المجالات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية.

فبعد تراجع مبدأ المواطنة في الفكر السياسي خلال العصور الوسطى واندثار التجارب الديمقراطية المحددة في ظل الحضارتين الإغريقية والرومانية، تم العمل على إعادة اكتشاف مبدأ المواطنة عند بروز بوادر النهضة الأوربية نتيجة حركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية.

فكل المؤرخين والمفكرين الذين اهتموا بتاريخ النهضة الغربية يجمعون على أن هذا التحول الذي وقع في أوروبا في نهاية العصور الوسطى جاء نتيجة لثلاثة ثورات شكلت قطيعة مع تلك العصور، الثورة الفكرية ثم الثورة الاقتصادية ثم الثورة السياسية. فابتداء من القرن الثالث عشر انتشرت الحركة العقلية والاجتماعية التي جاءت كردة فعل على ظلمات القرون الوسطى، ومهدت الطريق أمام فهم جديد للعالم وللإنسان وما حوله مما أعطاه

الشعور بقيمته كانسان له أساس يختلف به عن قوم هو عن وطنه (**بيوري، 2010، ص63**).

يعتبر عصر النهضة كحلقة وصل بين العصر الوسيط والعصور الحديثة، ويرى العياضي أنه ثورة على القديم بمثابة قدرة الوعي الأوربي على اكتشاف الحقائق الإنسانية والطبيعية والدينية بالاعتماد على جهد العقل (**العياضي ،2000،ص172**).كما عرف هذا العصر العديد من الحروب الأهلية السياسية—الدينية التي حدثت في بعض دول أوروبا، هذه الأحداث سوف تترك أثارا

عميقة على تطور الفكر والممارسة السياسية (شوفالييو،2006،ص 229)،وتميز أيضا بأن أصبح الإنسان مقياسا لكل شيء لديه القدرة على تغيير العالم وتحسين وضعه، وأول شيء أراد تأسيسه هذا الإنسان الجديد هو هويته من خلال مزاولته السيطرة على الكون من حيث الزمان والمكان والطبيعة والعلم فحقق الاكتشافات الجغرافية خاصة نحو العالم الجديد، كما تم اختراع الطباعة وهذا انعكس على إحياء حركة الفكر من

خلال إعادة كتابة النصوص القديمة التي شكلت مصدرا للفكر الحديث. **(Hasquenoph, 2000,p4)**

فالإنسان السياسي لعصر النهضة أعطى لنفسه صورة جديدة تمثلت في حضوره الدائم داخل المدينة وكذلك من خلال اكتسابه صفة المواطن العاقل الذي يفكر في وضعه ومؤسساته السياسية، كل هذه الصفات التي ميزت المواطن الحديث كان لها أساس وإطار فكري هو من اوجد الأرضية لممارسة الفعل السياسي.

إن فكرة المواطنة كانت خلاصة لنموذجين تاريخيين متعاقبين أثينا وروما، إلا أن حداثة الفكر السياسي في أوروبا كان لها الأثر البالغ في تأسيس المواطنة بمفهومها الجديد.فالحداثة أنتجت قطيعة مع التصورات والممارسات القديمة، حيث أسست لفهم جديد للشرعية أعطت صورا مغايرا للنظام السياسي القائم على الحرية السياسية من خلال استقلالية الفرد إذ انتقلت الشرعية من يد الملك المصدر التقليدي للسلطة لصالح الفرد والأمة، هذا الانتقال حدث بواسطة الثورة أو الثورات وأسست هذه الشرعية الجديدة عهدا جديدا أقام على المساواة المدنية والقانونية والسياسية للأفراد.

زيادة على ذلك كان من النتائج الهامة لهذا التحول التفرقة بين الخاص والعام وهو ما ميز النظام الاجتماعي، فحرية الأفراد رغم اختلافاتهم هي من أسست لفضاء خاص والمساواة بين المواطنين في الحقوق هي من طبعت الفضاء العام، إلى جانب ما حملته هذه الشرعية الجديدة بالفصل بين الكنيسة والسلطة السياسية وهذا أدى إلى إقصاء تلك السلطة الروحية للمؤسسة الدينية .هذا التحييد يعتبر وسيلة لتنظيم التسامح بين الديانات وهو ما يجنب الاقتتال بين الإفراد باسم العقائد، هذا ما فتح الباب أمام النموذج الحداثي الجديد للبحث عن رابط قوي يجمع بين الأفراد من خلال عزل الجانب الديني

Schnapper,2000 p27).(

4_الثورةالفرنسية والأسس الجديدة للمواطنة

يعتبر القرن الثامن عشر تاريخ إعادة اكتشاف المواطنة فالاعتراف بالمواطنة كنتيجة منطقية وشرعية لحركة الأنوار لم يلقى استجابة الأمراء أين ظلت السيادة بين أيديهم والشعب بقي في حالة خضوع، في خضم ذلك ظهر سنة1780 حركة ثورية أوروبية كردة فعل تريد مواطنة كلية، في نفس السياق هيأ فلاسفة الأنوار في نهاية القرن17 الظروف للمواطنة إلا أنها بقيت مرفوضة من طرف الأمراء المستبدين وبالتالي لم يتبقى إلا حل وحيد وهو الثورة التي توالت في العديد من الدول الأوروبية، فتعاقبت ثورات سياسية متمثلة في:ايرلندا1778،إنجلترا1780،سويسرا1782.**(Furet, 1988, p69)**

إلا أن الثورة الفرنسية الكبرى عام 1798 دشنت الخطوات الأولى لتثبيت الحقوق المدنية_الاجتماعية للمواطن الإنسان_ حيث جاءت تلك النقلة النوعية نتيجة للصراع بين الملكية المطلقة وقوانينها الإقطاعية وبين البرجوازية المكافحة في سبيل نشر علاقات الإنتاج الرأسمالية وسوقها الوطنية الموحدة وما يشترطه ذلك من تحرير القوى المنتجة المكبلة بملكية الأرض وموروثها الإقطاعي. لقد كرست هذه الثورة رؤيتها للعالم الجديد بإعلان حقوق الإنسان والدفاع عنها بعد إغناءها بروح المواطنة وبذلك رفعت البرجوازية الصاعدة مصالحها الطبقية إلى مصاف مصالح الوطن والأمة.

إن الأفكار التي نادت بها الثورة الفرنسية المرتكزة على اعتبار المواطن أساس شرعية الحكم وديمقراطيته انتشرت بسرعة كبيرة بعد تحولها إلى أداة للعالم القديم المتمثل بالحكومات الملكية الإقطاعية بحكمها المطلق.

وقد زود التطور الكبير الذي أحدثته الثورة الفرنسية بجانبيه الفكري والسياسي الحركات اليسارية العمالية ببرامج جديدة لتطور حركتها الثورية الصاعدة، حيث استفادت منه ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى حينما ركزت على الجوانب السياسية/الاجتماعية التي نادت بها الثورات البرجوازية/الديمقراطية. كما ساعد على إرساء مبدأ المواطنة بأوربا ثلاثة عوامل هي: بروز الدولة القومية والمشاركة السياسية والتداول على السلطة، وترسيخ حكم القانون، ثم إقامة دولة المؤسسات.

إن الثورة الفرنسية جاءت بالأسس الجديدة للمواطنة بوضع أسس المواطنة العملية والقانونية، فكتبت النصوص الأساسية لركائز المواطنة والمتمثلة في إعلان حقوق الإنسان والمواطن في 26 أوت1789، ثم أول دستور فرنسي في21 سبتمبر1791 **(Hasquenoph, 2000, p70)**

فالنص الأول يعلن عن الحقوق والواجبات السياسية للمواطنين التي تقترب وتختلف عن الحقوق الطبيعية للإنسان، أما النص الثاني يعرف السلطة الجديدة للأمة، ويحدد العلاقة بين الحكام والمحكومين القائمة على اكتشاف قانون الانتخاب وبالتالي لم يعد الحاكم يمثل سلطة الله في الأرض، لقد أصبح يمثل سيادة الأمة على تلك الأرض، هو ما نصت عليه المادة 3 من إعلان الثورة"مبدأ كل سيادة متعلق أساسا بالأمة"(أبوالوفا، انظر الملحق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان1789).

لا يمكن إغفال أهم الأسباب التي أفرزتها هذه الثورة، فيذكر المؤرخون أن الملكية المطلقة وارتكازها على الحق الإلهي بالإضافة إلى الطبقية، وتميز حكم الملوك بغناء البلاط ووقوع الخزينة في العجز بسبب الحروب وكثرة النفقات وثقل الضرائب وبروز النزعة الإنسانية وتنامي العقلانية وصولا إلى فصل السلطة الروحية عن السلطة الزمنية كلها تراكمات أدت إلى قيام الثورة التي قضت على النظام القديم، وأتت بمفهوم جديد للإنسان المواطن الذي ينتمي إلى الدولة الأمة التي يتساوى فيها الجميع، بحيث في سنة 1790 تم إلغاء ألقاب المراتب الاجتماعية ليصبح الجميع مواطنون وفقط (**عروسي،2010 ،ص156**).

كما حملت الكثير من التغيرات على مستوى السياسة والحكم بحيث ساهمت في ميلاد وتطوير النموذج الديمقراطي الذي يعتبر أن مصدر الحكم وأساس السلطة يكمن في جماعة المواطنين بحيث أصبح أساس مفهوم المواطنة مبني على فكرة الشعب

صاحب السيادة، وفكرة وجود حقوق أساسية للفرد كإنسان أولا وكمواطن من أبناء الشعب ثانيا، الى جانب التعبير عن المواطنة بالنسبة للجميع، فالمادتين 10و11 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن 1798أقرتا وضمنتا للمواطن الحق والحرية في الرأي والتعبير والحرية الفكرية والحرية الصحافية بالإضافة إلى حرية المعتقد الديني. و في القرن 19 انتقل تحرر المواطن عبر حق التعبير بالنسبة للجميع، التعبير عبر الانتخاب أو القلم أو في الإضراب أو مختلف الجمعيات من التسامح إلى العلمانية مواطن بدين أو بغير دين بفضل النظام الجمهوري الذي انتصر خلال عهد الجمهورية الثالثة (1870_1940) أصبح الفرنسيون يعيشون المبدأ القانوني للتسامح.

ثم أصبحت المواطنة عبر الحريات السياسية مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 فلأول مرة في التاريخ ولاسيما الفصل (21) حق الكل شخص دون أي تمييز كالتمييز بسبب العنصر واللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو البلاد، ودون تفرقة بين الرجال والنساء. إن مثل هذا الاعتراف السياسي والقانوني وعلى مثل هذا المستوى هو قفزة نوعية هائلة في تطور فكرة المواطنة.

فضلا عن تخصيص معظم مواد الإعلان للحقوق التي تتجه نحو حماية المواطن من أي اعتداء تقوم به الدولة أو أية مجموعة منظمة أخرى ضد حرياته الفردية (المواد من 2 إلى 18) أوحرياته العامة (المواد من19 إلى21)، وهي الحريات التي تنص عليها بشكل تفصيلي (المواد من 2 إلى27) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويعتبر الحق في الحياة، الشخصية القانونية، التنقل والتجمع السلمي، وفي المساواة أمام القانون والقضاء، ونبذ كل دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، أو إنكار حق الأقليات الوطنية في التمتع بثقافتهم أو الإعلان عن ديانتهم وإتباع تعاليمه أأو استعمال لغتهم شرطا أساسيا للإقرار بالمواطنة ولضمان ممارستها.

5_المواطنة في الألفية الثالثة

تطور مفهوم المواطنة في القرن الحادي والعشرين نحو العولمة فالاعتراف بوجود ثقافات وديانات مختلفة، واحترام حق الغير وحريته فضلا عن فهم اقتصاديات العالم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة، إضافة إلى المشاركة في تشجيع السلام الدولي والاهتمام بالشؤون الدولية وإدارة الصراعات بطريقة اللاعنف شكل مفهوما جديدا للمواطنة العالمية (**درويش،2009، ص36**) .

وشهد مفهوم المواطنة تطورا مال به منحى العالمية وتحددت مواصفات المواطنة الدولية على النحو الآتي:

- ✓ الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة
- ✓ احترام حق الغير وحريته
- ✓ الاعتراف بوجود ديانات مختلفة
- ✓ فهم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة

- ✓ فهم اقتصاديات العالم
- ✓ الاهتمام بالشؤون الدولية
- ✓ المشاركة في تشجيع السلام الدولي
- ✓ المشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف.

وهذه المواصفات لمواطن القرن الواحد والعشرين يمكن فهمها بشكل أفضل في صورة كفاءات تنميها مؤسسات المجتمع لتزيد فاعلية الارتباط بين الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والمحلي والقومي والدولي، ويكون ذلك بتنمية قدرات معينة للتفكير تحسم وتنظم في الوقت نفسه الاختلافات الثقافية، ومواجهة المشكلات والتحديات كأعضاء في مجتمع عالمي واحد.

ويستند هذا المنحى إلى إرساء مبدأ المواطنة العالمية على ركيزتين (**العامر،2005، صص13_14**):

الأولى: عالمية التحديات في طبيعتها كعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، الامتلاك غير المتساوي لتقنيات المعلومات وانخفاض الخصوصية، التدهور البيئي، تهديد السلام.

الثانية: أن هناك أممًا ومجتمعات ذات ديانات وثقافات وأعراف وتقاليد ونظم مختلفة.

ولقد أسفرت الاجتهادات الغربية المعاصرة لتحليل طرف يهذه المعادلة عن تفاعلات جدية تتلخص في صياغة عناصر جديدة للمواطنة، وتأسيس مصطلح جديد في الخطاب المعاصر هو (المواطنة العالمية) أو (المواطنة عديدة الأبعاد) التي لخصت في (البعد الشخصي_البعد الاجتماعي_البعد المكاني_البعد الزماني) وأهابتب المؤسسات السياسية والتربوية تحقيقها من خلال العناصر الآتية:

- ✓ الإحساس بالهوية.
- ✓ التمتع بحقوق معينة.
- ✓ المسؤوليات والالتزامات والواجبات.
- ✓ مسؤولية المواطن في لعب دور ما في الشؤون العامة.
- ✓ قبول قيم اجتماعية أساسية.

6_عودة المواطنة

تدل القراءة في الأدبيات والدراسات السياسية الحديثة على عودة الاهتمام بمفهوم المواطنة وذلك نتيجة عدة تحولات شهدتها نهاية القرن العشرين:

_ تزايد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم، وتفجر العنف.

ـ بروز فكرة "العولمة" التي تأسست على التوسع الرأسمالي العابر للحدود وثورة الاتصالات والتكنولوجيات من ناحية أخرى، والحاجة لمراجعة المفهوم الذي قام على تصور الحدود الإقليمية للوطن والجماعة السياسية وسيادة الدولة القومية، وكلها مستويات شهدت تحولاً نوعياً.

لقد أدت التطورات السالفة الذكر التي شهدتها الساحة الدولية إلى تركيز بعض الدراسات على ظواهر وأحداث كان لها أكبر الأثر في تغيير مفهوم المواطنة ليشمل أبعادًا جديدة بحيث أصبحت رابطة المواطنة منافع وحقوقا مادية محددة، يطالب بها المواطن في مجالات الصحة والتعليم تهبط بالحقوق العامة السياسية لتفاصيل منافع مادية مباشرة.

إن الوجهة الحديثة التي اتخذها مفهوم المواطنة قد حولته من مجرد مجموعة من القوانين والضوابط النصية إلى حركة اجتماعية هدفها تحرير المواطن الفرد وتركيز الشعب الفاعل في تاريخه، وبذلك تصبح المواطنة الجديدة تعبيرا عن مجموعة متآلفة من الأفراد يقوم بينهم رابط إنساني قانوني سياسي أو ثقافي.

فمفهوم المواطنة الجديدة بتطور المواطنة مع المطالبة بمراجعة مبادئ الديموقراطية المعاصرة يتجه نحو الدعوة إلى تحقيق مواطنة اجتماعية تقوم على مبدأ المشاركة.

خاتمة

حاولنا في هذه الورقة البحثية أن نوضح السياقات الاجتماعية والتحولات التاريخية التي تشكل في ظلها مفهوم المواطنة، وسعينا إلى بيان أن هناك سيرورة تكوينية للمفهوم منذ نشأة الدولة المدينة عند اليونان وصولا إلى النموذج الروماني إلى أن تلاشت تقريبا في زمن العصور الوسطى. كما تم إحياء الروح القوية في المواطنة من خلال العصور الحديثة على مستوى الفكر الغربي وعلى مستوى كذلك الوقائع التاريخية من خلال الثورة الفرنسية وتشريعاتها من إعلان عالمي لحقوق الإنسان والدستور الفرنسي وغيرها، والوجهة الحديثة التي اتخذها مفهوم المواطنة ليشمل أبعادًا جديدة في الألفية الثالثة.

تلخيصاً لما تم استعراضه نحاول صياغة بعض الاستنتاجات الضرورية:

- ✓ إن حقوق الإنسان ذات معطى تاريخي متغير تأخذ أشكالها الملموسة استناداً إلى مضامين الصراعات الاجتماعية السائدة في اللحظة التاريخية الملموسة.
- ✓ يرتبط مفهوم المواطنة ارتباطاً وثيقاً بالسياقات الاجتماعية والتحولات التاريخية التي تشكل في ظلها.
- ✓ المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تساهم في الدفع القوي للمواطنة كركيزة للدولة الحديثة وللمجتمعات الإنسانية.

قائمة المراجع

أبو الوفا، أحمد. الإعلان الفرنسي بخصوص حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789.استرجع في2019/02/01 من موقع:
www.mara.gov.om/nadwa_new/wp-content/uploads/.../8_2.docx

بيوري، جون.(2010).حريةالفكر. (إسحاق مُحَّدعبدالعزيز مترجم). القاهرة: المركز القومي للترجمة.

حنفي، حسن. (2000).مقدمة في علم الاستغراب. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

الخالد، غسان.(2012).البيروقراطية، قراءة سوسيولوجية في الديموقراطيات العربية. سلسلة اجتماعيات عربية(2)، ط1.بيروت: منتدى المعارف.

الدجاني، أحمد صدقي. (1999).مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية. القاهرة: مركز ياف اللدراسات والأبحاث.

درويش، مُحَّد احمد. (2009).العولمة والمواطنة والانتماء الوطني. القاهرة: مكتبة عالم الكتب.

ديريك، بيتر. (2007).تاريخ موجز للمواطنية. (ترجمة آصف، ناصر ومكرم،خليل). بيروت: دار الساقي.

السيد، ياسين. (2002).المواطنة في زمن العولمة. القاهرة: الدار المصرية للطباعة.

شوفالييو، جانجاك. (2006). تاريخ الفكر السياسي. (ترجمة مُحَّد عرب، صاصيلا). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

صخري، مُحَّد. (2017/03/7). ملف شامل عن المواطنة (المفهوم، الأسس، الأهداف...). الموسوعةالجزائرية. استرجع في2019/01/27 من موقع:

https://www.politics-dz.com/.../mlf-shaml-yn-almuatn-almfxum-al-ss-al-xdaf. 6363/

العامر، عثمان بنصالح.2005.أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي (دراسةاستكشافية). استرجع في2019/01/30 من موقع: www.minshawi.com

عروسي، سهيل. (2010).من قضايا الفكر السياسي. دمشق: اتحاد الكتاب العربي.

القباج، مُحَّد مصطفى. (2006).مدارات المواطنة المعاصرة: نحو مفهوم جديد للمواطنة في عهد التكتلات الكبرى والنظام العولمي في الدولة ومواطنوها: المسئوليات الجديدة وإعادة توزيع الأدوار. تونس: بيت الحكمة.

مامني شكري.مفهوم المواطنة في السياق العربي الإسلامي. استرجع في2019/02/01من موقع:

www.wafainfo.ps/userfiles/server/pdf/G_D_0018.pdf

نافع، بشير والشميري، سمير والكواري علي خليفة. (2001).المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ولديب، سيدي مُحَّد. (2011).الدولة وإشكالية المواطنة. عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

Furet, F.(1988).La Révolution 1770-1880, Histoire de France. Paris.

Gauthier, PH. (1981). La citoyenneté en Grèce et à Rome : participation et intégration. Ktéma (6), p p. 167_175.

Hasquenoph, Sophie.(2000).Initiation à la citoyenneté de l'antiquité à nos jours.Paris : Ellipses

LE PORT, Anicet.(1999).La citoyenneté. Paris : Presses Universitaires de France.
Schnapper, Dominique.(2000).Qu’est-ce que la citoyenneté. Paris : Gallimard